

عنه صلى الله عليه وسلم المأثبات في الصحيحين ثم نرى الأئمة بها والعبادة بتقدمه
صلى الله عليه وسلم بعد استئذان أبي بكر له صاروا مقتدين به وإن لم يورد ذلك ومضي
رواية والناس يفتنون بآبي بكر أنه كان يسلمهم تكبيره صلى الله عليه وسلم لا تسلم
الاقتداء بالمامون اتفاقا قائلين في المجموع في روايات قليلة ذكرها البيهقي وغيره
أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في مرض وفاته خلف أبي بكر وأجاب المشافعي و
الاصحاب عنها أن صحبها كما كانت مرتين مرة كان صلى الله عليه وسلم مأموما
ومرة كان أماما انتهى وقد يجمع بانراؤك اقتدى بآبي بكر ثم تأخر أبو بكر واقتدى
وأول الجمع بهذا الأقرب لضريحهم بأنه صلى الله عليه وسلم لم يصل صلاة أحد من امتد
الأئمة عبد الرحمن بن عوف بن ثوبان **وإن كان في ركعة أخرى غير ركعة**
الإمام متقدما عليه أو متأخرا عنه إذ لا يرتب عليه محذور لا يرتب في نظم صلاة
نفسه ويتبعه كما قال **شعر** بعد اقتداءه **يتبعه** وجوبا **قايما كان أوقاعا**
مثلا رعاية لحق الاقتداء ومر في فضيلة القدرة أنه لو اقتدى به في تشهد انظر
وأيضا به **فإن فرغ الإمام أولا فهو كجوف** فيقوم ويتم صلاته وحسينه
يجوز الاقتداء به ولو في الجمعة واقتداء بعين الأئمة أو فرغ هو أي المأموم أو
فإن شاء فارتبه بالنية وسلم ولا كراهة لأنه فراق بعدد **وإن شاء انتظر بقية**
السابغة في فضيلة القدرة **ليس معه** وهو الأفضل **وما أدرك الصلوة مع**
الإمام مما يعتد به لا كما اعتدال وما بعد فانه تخضع للمتابعة فلا يكون محل الخلاف
فأول صلاته وما يفعله بعد سلام الإمام فآخر صلاته للخبر المتفق عليه فأدركتم
فصلوا وما فاتكم فاتموا واتموا ما لم يستلزم سبق ابتداء بغير مسلم واقتض ما سبقك
يجل القضاء فيه على المعنى اللغوي لأنه مجاز مشهور على أن يرتب ذلك الاستتابة
حقيقة القضاء الشرعية هنا **فيعيد فالجاني** من يصح مثلا من أدرك ثابتهما
مع النبي أو المأموم وتنت معه فيها كما هو السنن كما مر وأد قوله بعيد
الفتنة لأنه علمه آخر الصلاة وفعله قبله مع الإمام لمحض المتابعة **وإدراك**

ركعة

٤٥٠
ركعة من المغرب مع الإمام **شبهة ثابته** أنه محل تشهد الأول وتشهد مع الإمام
فأولى نفسه لمحض المتابعة وهذا إجماع منا ومن الخائف وهو صحيح لما على أن ما يركع
معه أو الصلاة وموانه لو أدركه في الخريف وباعية مثلا فان أكتفه فيها قرأة الشرح
معه قرا ولا قرأها من غير جهول لا بد منه لا تقتضي في الخبر في نفسه تداركها بالعدل
وإن أدركه أي المأموم الإمام ركعا أدرك الركعة أي ما قاله من قيامها وقراءتها
وإن قصر بتأخير تحمها لا للعد حتى ركع الخبر الصحيح بذلك به علم إلا من الخرب
من خلاف جمع من أصحابنا وغيرهم أنه لا يدركها بخلافهم لسنة صحيحة فقوله الأذبحي
الاحتياط توفي ذلك إلا أن يضيء الوقت أو تكون ثابته للجمعة يرد ما ذكره ولو
صنق الوقت وأمكنه أدرك ركعة بأدراك ركوعها مع من يتقبل عنه القاتمة لزمه
الاقتداء به كما هو ظاهر **قلت** إنما يدركها **بسطان** يكون ذلك الركوع محسوبا
له كما يفيد كلامه في الجملة بان لا يكون محذورا عنه فلا يضطر وحده بعد أدراك
المأموم له معه كما في ركوع ترايدسوم وسيدرك في الكسوف أن ركوع صلاته الثاني
لا يدرك به الركعة أيضا لأنه وإن حسب له بمنزلة الاعتدال وإن **يطين** بالفعل
لا بالمكان يقينا **قبل ارتفاع الإمام عن اقل الركوع والله أعلم ولو شك**
في أدراك حد الأجزاء بان شك هل أطأ قبل ارتفاع الإمام عن اقل الركوع
لم تحسب ركعته في الأظهر ولكن إن ظن أدرك ذلك قبل أن يغلب على ظنه لأن هذا
رخصة وهي لابد من تحقق سببها فلم ينظر اصل بقائه الإمام فيه وسببها لشكك للسهر
لأنه شكك بعد سلام الإمام في عدم ركعته فلم يحمله عنه **ويكبر الميسوق للأحرام**
ثم للركوع ومثله هنا أيضا يأتي مراد سببها تلاوة خارج الصلاة لأنه تدارك في حقه
فربما لا الاقتناع والهوى لاختلافيهما وحسينه لا يحتاج لنية الحرام بالاولى أن لا
تعارض ويظهر أن محلها من عند التفرغ على أنه بكر للركوع أيضا أما لو كبر للتحسين
عنا فلا عز ذلك ثم طراه التأكيد للركوع فذكره فلا تعديه هذه التأكيد الثانية شيئا
بل يأتي في الأولى التفصيل **الآن فان نأها أي الأحرام والركوع بتكبير واحد**